المجلس السياسي لـــ"القوات": القضاء يتحرك ضد المطالبين بالسيادة

٢٠٠٢/٩/٢٧

أكد المجلس السياسي لـــ"القوات اللبنانية" ان "قرار النيابة العامة تحري مضمون اجتماعات المعارضين هـــو دليل اضافي على ان القضاء في لبنان يتحرك ضـــد المواطنيـــن الاحـــرار المطـــالبين بالســـيادة والحريـــة والاستقلال". وانتقد الحديث عن قانون الانتخاب معتبراً انه "تبشير بقطع الطريق على المعارضين".

وجاء في بيان اصدره المجلس امس:

إن القوات استناداً الى القرارات والمواثيق الدولية المثبتة لحق الشعوب والامم في السيادة الدائمة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، تؤكد حق لبنان في مياه الوزاني والافادة منها وفقاً لمصلحة الشعب اللبناني وضـــرورات التنمية، في مواجهة اسرائيل واطماعها. واستناداً الى مبدأ السيادة اياه، تستغرب القوات تغاضي السلطة القائمة والغيارى عن محاولات سوريا المستمرة لمنع لبنان من استغلال ثروته المائية الجوفية في احواض اليمونـــة ومرجحين وجباب الحمر وارغش، ولحصر افادة اللبنانيين من مياه اللبوة في مجال الري، عدا عـــن الغبـــن اللاحق بلبنان نتيجة اتفاق تقاسم مياه العاصي على غرار سائر الاتفاقات غير المتوازنة المعقودة بين ســـوريا والسلطة التابعة في لبنان. ان الابواق المأجورة التي تتبعث غبّ الطلب لتلقي الضـــوء بقناديلـــها علـــى درك العمالة التي وصلت اليه ولتفيض بلغة التهديد والتخوين، تناست ان الحرية لا تقيم في النفـــوس الذليلـــة وان الديموقراطية ليست سلعة يتاجر بها المقاولون وان القانون لا يعيش لدى الخارجين عنه. ان القـــوات تعتـــبر قرار النيابة العامة تحري مضمون اجتماعات المعارضين في الداخل والخارج دليلاً اضافياً على ان القضـــاء في لبنان يتحرك ضد المواطنين الاحرار المطالبين بالسيادة والحرية والاستقلال، في وقت يفـــترض فيـــه ان يلاحق السرقات ونهب المال العام والتعدّي على الحريات والتنظيمات المسلحة اللبنانية وغير اللبنانيـــة التـــي تتحرك بحرية على الارض اللبنانية. ان تبشير وزير الداخلية للمواطنين باعداد قانون انتخاب يقطع الطريـــق على المتطرفين، انما هو تبشير بقطع الطريق على المعارضين وعلى الممثلين الحقيقيين للشـــعب اللبنـــاني، فالتطرف لا تستولده قوانين او تقسيمات انتخابية منصفة وعادلة بل هو إنتاج قوانين انتخابية عوراء وسياســـة المحادل والبوسطات المتبعة منذ عام ١٩٩٢

إن القوات منحازة من دون تردد الى جانب كل القوى الحرة العاملة بثبات واخلاص للدفاع عن سيادة لبنـــان وحقوق الانسان اللبناني، وتحمّل السلطة في لبنان مسؤولية ضرب مرتكزات الحوار حول الدور السوري فـــي لبنان وعدم تطبيق وثيقة الوفاق الوطني مما يدفع باللبنانيين الى البحث عن حلول بديلة".